

Distr.: General
16 October 2007
Arabic
Original: French

الجمعية العامة



الدورة الثانية والستون

اللجنة الثانية

البند ٥٧ (ب) من جدول الأعمال

مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة:
إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي
تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر
الوزاري الدولي للبلدان غير الساحلية وبلدان المرور
العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية
والإمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر

رسالة مؤرخة ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ موجهة إلى الأمين العام من
القائمة بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للمالي لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أقدم إليكم طيه نص البيان الوزاري الذي اعتمده وزراء خارجية الدول
الأعضاء في مجموعة البلدان النامية غير الساحلية خلال اجتماعهم العادي السابع، الذي عقد
في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ في نيويورك (انظر المرفق).

وأرجو ممتنة تعميم نص هذه الرسالة ومرفقها باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية
العامة في إطار البند ٥٧ (ب) من جدول الأعمال.

(التوقيع) آمي ديالو

القائمة بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للمالي

لدى الأمم المتحدة



مرفق الرسالة المؤرخة ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ الموجهة إلى الأمين العام
من القائمة بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للمالي لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالانكليزية]

البيان الصادر عن الاجتماع الوزاري العادي السابع للبلدان النامية غير الساحلية

نيويورك، ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧

نحن، وزراء خارجية البلدان النامية غير الساحلية، وقد اجتمعنا في نيويورك في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ على هامش الدورة الثانية والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة،

إذ نعرب عن قلقنا إزاء استمرار تهميش البلدان النامية غير الساحلية في التجارة الدولية، مما يحول دونها وحيي فوائد العولمة واستخدام التجارة كأداة لتحقيق أهدافها الإنمائية، بسبب افتقارها إلى أية منافذ إلى البحر، وبُعدها وعزلتها عن الأسواق العالمية، واعتمادها على خدمات وسياسات النقل العابر لبلدان النقل العابر المجاورة، وعدم ملائمة مرافق البنية الأساسية للنقل العابر، والإجراءات المعقدة المتصلة بالنقل العابر وعبور الحدود،

وإذ نشير إلى إعلان ألماني وبرنامج عمل ألماني: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية في إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية^(١)،

وإذ نشير إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية الذي اعتمد في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠^(٢)، وأقر فيه رؤساء الدول والحكومات بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية، وحثوا المانحين الثنائيين ومتعددي الأطراف على زيادة المساعدة المالية والتقنية المقدمة إلى هذه الفئة من البلدان لتلبية احتياجاتها الإنمائية الخاصة ولمساعدتها على التغلب على العوائق الجغرافية من خلال تحسين نُظُمها للنقل العابر،

وإذ نشير إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥^(٣) التي أعيد فيها التأكيد على الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية والتحديات التي تواجهها،

(١) تقرير المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر، ألماني، كازاخستان، ٢٨ - ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣ (A/CONF.202/3)، المرفقان الأول والثاني.

(٢) انظر القرار ٢/٥٥.

(٣) انظر القرار ١/٦٠.

وتكرر فيها تأكيد التزامات قادة العالم بالتصدي بصورة عاجلة لتلك التحديات عن طريق التنفيذ الفعال لبرنامج عمل ألماتي،

وإذ نشير أيضا إلى منهاج عمل أسونسيون لجولة الدوحة الإنمائية^(٤)، الذي اعتمد في اجتماع وزراء التجارة في البلدان النامية غير الساحلية المعقود في أسونسيون في ١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٥، وإعلان أولانباتار الذي اعتمد في اجتماع وزراء التجارة في البلدان النامية غير الساحلية المعقود في أولانباتار في ٢٨ و ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٧،

وإذ نشير كذلك إلى الإعلان الوزاري الذي اعتمده المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٧^(٥)، ودعا فيه إلى تحقيق أهداف وغايات برنامج عمل ألماتي في الوقت المحدد وبصورة كاملة وفعالة من أجل تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية،

وإذ نشير إلى قرار الجمعية العامة ٦١/٢١٢ المتعلق باستعراض منتصف المدة لبرنامج عمل ألماتي،

اعتمدنا البيان التالي:

١ - إننا نعيد التأكيد على أن الإدماج الفعلي للبلدان النامية غير الساحلية في الاقتصاد العالمي وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في الوقت المحدد سيحققان من خلال إقامة شراكات حقيقية بين البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية وشركائها في التنمية، وشراكات بين القطاعين العام والخاص على كل من الصعيد الوطني والشائي ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي، ومن خلال تنفيذ برنامج عمل ألماتي تنفيذا كاملا وفعالا.

٢ - إن البلدان النامية غير الساحلية ملتزمة بمواصلة تنفيذ إصلاحات تتناول الأولويات المحددة في برنامج عمل ألماتي، مع القيام في الوقت ذاته بوضع أولويات لإعداد نظم ناجعة للنقل العابر في إطار الميزانية الوطنية والاستراتيجيات الإنمائية الاقتصادية العامة. كما إننا حريصون على تعزيز التزام المنظمات الدولية بتقديم كامل الدعم والتعاون في تنفيذ برنامج عمل ألماتي.

٣ - وإننا نواصل إيلاء أقصى الأهمية للتعاون والتآزر الفعالين مع بلدان النمو العابر المتجاورة باعتبار أن البلدان النامية غير الساحلية تعتمد على مرافق النقل العابر في تلك

(٤) A/60/308، المرفق.

(٥) A/62/3، الفصل الثالث، الفرع جيم.

البلدان للوصول من البحر وإليه. وإن البلدان النامية غير الساحلية حريصة كل الحرص على العمل بالتعاون والتنسيق الوثيقين مع بلدان النقل العابر للمحيطات في استطلاع حلول عملية لتلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية. وتمت زيادة التركيز على أهمية التعاون بين بلدان الجنوب لأنه يشمل في صميم اهتماماته التعاون في مجال النقل العابر. وفي هذا السياق تؤدي التجمعات الاقتصادية واتفاقات النقل العابر على الصعيد الإقليمي والاتفاقات الثنائية، دوراً حاسماً في تعزيز التعاون في مجال النقل العابر. وإننا حريصون على تنفيذ هذه الاتفاقات تنفيذاً فعالاً.

٤ - وإننا نحث شركاءنا في التنمية على توفير المزيد من المساعدة المالية على سبيل الأولوية لإنشاء مرافق النقل العابر، بما في ذلك إنجاز الوصلات الناقصة لربط البلدان النامية غير الساحلية بالشبكة الإقليمية، واتخاذ تدابير بعيدة الأثر لتيسير التجارة بغية تحسين كفاءة استعمال مرافق النقل العابر القائمة. وينبغي التعجيل في تقديم هذه المساعدة، وتقديم القسط الأعظم منها على شكل منح ومساعدات تساهلية. وإننا نحث أيضاً المجتمع الدولي على تعزيز إمكانية وصول البلدان النامية غير الساحلية إلى السوق ومعاملة صادراتها معاملة تفضيلية بغية الحد من تكاليف المعاملات التجارية المرتفعة التي تتكبدها هذه البلدان من جراء معوقاتها الجغرافية. وينبغي أيضاً إيلاء اعتبار خاص للبلدان النامية غير الساحلية في إطار العون المقدم للمبادرات التجارية والمفاوضات التجارية في منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة.

٥ - وإننا نسلم بأن تغير المناخ يطرح تحديات هائلة أمام التنمية الاقتصادية - الاجتماعية للبلدان النامية غير الساحلية. فهذه البلدان معرضة بصورة خاصة للتصحّر والجفاف وتزايد حدوث التقلبات الحادة في الطقس. وإننا نوافق على اعتماد موقف منسق للتعبير عن شواغلها في المنتديات الدولية المقبلة، مثل المؤتمر التالي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ المزمع عقده في بالي إندونيسيا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

٦ - وإننا نشدد على أهمية استعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج عمل ألماتي. فهو سيمثل عملية هامة لاستعراض التقدم المحرز حتى تاريخه في تنفيذ شتى أحكام البرنامج، والقيود التي قامت في وجه تنفيذه، والعبر المستخلصة منه على مدى السنوات الخمس الماضية، ولاستطلاع السبل الكفيلة بتسخير النصف الثاني من مدة التنفيذ بصورة فعالة لإحراز تقدم صوب تحقيق الأهداف النهائية المتمثلة في مساعدة البلدان النامية غير الساحلية. لذا، يجدر بالمجتمع الدولي أن يولي أهمية خاصة لهذه العملية وأن يكفل المشاركة النشطة فيها.

٧ - وإننا ندعم كامل الدعم خريطة الطريق التي أعدها وينفذها مكتب الأمم المتحدة للممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة

النامية، بالتعاون الوثيق مع منظمات الأمم المتحدة المعنية، باعتبارها الاستراتيجية التنظيمية العامة للتحضير لاستعراض منتصف المدة في الوقت المناسب. وإننا نؤيد نتائج الاجتماع المواضيعي بشأن تطوير الهياكل الأساسية للنقل العابر، الذي عقد من ١٨ إلى ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ في واغادوغو، ونتائج الاجتماع المواضيعي بشأن التجارة وتيسيرها، الذي عقد في ٣٠ و ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٧ في أولانباتار.

٨ - وإننا نشدد على أهمية عمليات استعراض تنفيذ برنامج عمل ألماتي التي ستجرى على الصعيد الإقليمي في النصف الأول من عام ٢٠٠٨. ولهذا الغرض ينبغي الاستعانة على نحو فعال بالآلية الدولية الحكومية القائمة للجان الأمم المتحدة الإقليمية. وإننا نشجع البلدان غير الساحلية وبلدان النقل العابر النامية وشركاءها في التنمية، وكذلك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ومصارف الإنماء الإقليمية المعنية على أن تشارك مشاركة نشطة في اجتماعات الاستعراض على الصعيد الإقليمي. والمطلوب من اللجان الإقليمية المختصة أن تقوم بالتحضير اللازم لهذه الاجتماعات، بالتعاون والتآزر الوثيقين مع مكتب الأمم المتحدة للممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

٩ - وإننا نرحب باقتراح جمهورية منغوليا لإنشاء فريق بحث دولي في أولانباتار لتعزيز ما للبلدان النامية غير الساحلية من القدرات التحليلية اللازمة لتحقيق أقصى درجة من فعالية الجهود المنسقة التي نبذلها من أجل التنفيذ الفعال للأحكام المتفق عليها دولياً، ولاسيما برنامج عمل ألماتي والأهداف الإنمائية للألفية. ولهذا الغاية، تهيب البلدان النامية غير الساحلية بالمنظمات الدولية والبلدان المانحة أن تساعدوا في تحقيق هذا المسعى.

١٠ - وإن البلدان النامية غير الساحلية حريصة على أن تؤدي دوراً نشطاً في الاجتماعات التحضيرية التي تمهد لاستعراض منتصف المدة في عام ٢٠٠٨. وإن حكومات البلدان غير الساحلية وبلدان النقل العابر النامية والبلدان المانحة مدعوة إلى المشاركة على مستوى سياسي رفيع في استعراض منتصف المدة. وتحقيق بهذا الاستعراض أن يتمخض عن التزام سياسي ذي منحى عملي، يرمي إلى زيادة تنشيط الشراكات الحقيقية القائمة بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان النقل العابر النامية وشركائها في التنمية، والشراكات القائمة بين القطاعين العام والخاص على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والثنائي والوطني، بهدف تيسير الجهود التي تبذلها البلدان النامية غير الساحلية للمشاركة على نحو فعال في الاقتصاد العالمي وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

١١ - وسينظم استعراض منتصف المدة على المستوى الوزاري على مدى يومين خلال الجلسة العامة للدورة الثالثة والستين للجمعية العامة. وستنظم بالتوازي مع ذلك وعلى

مستوى رفيع مناسبات واجتماعات مائدة مستديرة وإعلانات عن مبادرات هامة، وصفقات تجارية، وسيجري خلال استعراض منتصف المدة أيضا إبرام صكوك دولية وبيان عملي لاستخدام تكنولوجيا المعلومات ولأفضل الممارسات في مجال تيسير التجارة، بغية زيادة الترويج لهذا الاستعراض.

١٢ - وستقدم مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية، ولاسيما مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ولجان الأمم المتحدة الإقليمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمصارف الإنمائية الإقليمية ومنظمة الجمارك العالمية والبنك الدولي، وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية مساهمات ملموسة في تحضير وتنظيم استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل ألماتي بصورة فعالة.

١٣ - والمرجو من مكتب الأمم المتحدة للممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وفقاً للولاية التي أناطته بها الجمعية العامة في قرارها ٢١٢/٦١، أن يواصل التحضيرات اللازمة لاستعراض منتصف المدة، وأن يقوم بتنسيق وتعبئة الجهود المبذولة على نطاق منظومة الأمم المتحدة لكي يتكامل تنظيم الاستعراض بالنجاح.

١٤ - والمرجو من الأمين العام للأمم المتحدة أن يتخذ التدابير اللازمة لتزويد مكتب الأمم المتحدة للممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية بالموارد اللازمة لتمكينه من الاضطلاع بمهمته المتصلة باستعراض منتصف المدة لبرنامج عمل ألماتي وبسائر المهام ذات الصلة التي أناطته بها الجمعية العامة.